التصريحية وقد اعترض العصام على المص بان كلامه يقتضي ان كلا من الثلاثة
المتقدمة التي هي معاني الاستعارات واقسامها وقراينها عقد من الثلاثة
عقود وانها مرتبة هكذا فالاول حق دون الثاني ووجه حقية الاول فيما
زعم انه حقق الاقسام في عقد وحقق الاستعارة بالكناية في عقد وحقق
قرينتها في عقد لكن هذا لا يتم الا لو كان المراد بمعاني الاستعارات خصوص
الاستعارة بالكناية وبقراينها خصوص قرينة المكنية وليس كذلك فتمامه
فقوله والاول حق ليس بحق ورد الاعتراض من اصله بان كلامه انما يقتضي
كون تلك الثلاثة مذكورة في هذه الثلاثة بحيث لا تخرج عنها ولا شك ان
الامر كذلك والمشاهدة شاهد صدق وكفى بها قرينة على المرادفات داب
المحققين النظر للواقع ثم تنزيل الالفاظ عليه حيثما امكن لا العكس فتدبر
قوله العقد الاول انما وصفه بالاول مع انه حيث ذكر اولا علم انه هو
الاول ليكون الكلام جاريا على نسق واحد وذلك لانه يحتاج في كل من العقدين
الاثنين الى التعبير بالثاني والثالث لطول العهد وح يحتاج في هذا العقد
الى التعبير بالاول لما ذكر فتامل قوله في انواع المجاز الظرفية هنا
من ظرفية الدال في المدلول لان انواع المجاز معان والعقد الاول الفاظ بنا
على ما هو المختار في اسما التراجم كالباب والفصل من انها اسم للالفاظ ه
المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة فان قيل الظرفية يشترط فيها
ان يكون للمظروف حيز وللظرف احتوا وما هنا ليس كذلك اجيب بان الظرفية
هنا مجازية لا حقيقية وح يحتمل ان المص قد شبه مطلق ارتباط دال
بمدلول بمطلق ارتباط ظرف بمظروف فسرى التشبيه من الكليات للجزئيات
واستعار لفظ في من جزئي من المشبه به لجزئي من المشبه على طريق الاستعارة
الاستعارة التصريحية التبعية ويحتمل انه شبه العقد الاول مع
انواع المجاز بمظروف مع ظرفه واستعار لفظ المشبه به للمشبه وحذفه
ورمز اليه بشيء من لوازمه وهو في على طريق الاستعارة بالكناية
ويحتمل غير ذلك ثم ان الاضافة في قوله انواع المجاز من للعهد والمعهود

ماذكره

٩

ماذكره المص لا للاستغراق لانه لم يذكر جميع الانواع في هذا العقد بدليل انه لم يذكر
المكنية فيه وقال بعضهم يصح جعلها للاستغراق لذكره المكنية في قوله الكلمة المستعملة
المستعملة في غير ما وضعت له الخ لانها داخلة في ذلك كما سياتي بيانه والا لم
تكن من المجاز وقد اعترض العصام على المص في كل من المضاف والمضاف اليه
ومحصل الاعتراض في الاول انه لو ابدل الانواع بالاقسام لكان اوضح لانه قد
عبر اولا بالاقسام في قوله لتحقيق معاني الاستعارات واقسامها والتعبير
هنا بالانواع ربما يوهم المغايرة وجوابه ان المراد بالانواع هنا الاقسام
لاطلاق النوع على القسم كثيرا ومحصل الاعتراض في الثاني ان الاولى
التعبير بالاستعارة بدل المجاز لان المقصود في هذه الرسالة تحقيق معاني الاستعارات
واقسامها وقراينها كما ذكره المص قبل وانما ذكر المجاز المرسل فيها بالتبع استطرادا وجوابه
ان ال في المجاز للعهد والمعهود هو المجاز بالاستعارة واما ما اجاب به بعضهم من
ان الترجمة انما تنبغي لما لم يذكر والمص قد ذكر المجاز المرسل فلا يلاقي كلام العصام كل
الملاقاة لان منطوقه ان الاولى الترجمة بالمقصود دون غيره فتدبر قوله
وفيه ست فرايد من ظرفية الاجزا في الكل وان شئت قلت من ظرفية المفصل في
المجمل لان الفرايد اجزا للعقد الاول وهو كل لها ولا شك ان الاجزا مفصلة والكل
مجمل فالعبارتان متساويتان قوله الفريدة الاولى ياتي هنا في وصفها
بالاولى ما تقدم قريبا في قوله العقد الاول وقد ذكر غير واحد ان الفريدة الاولى
مبتدا وجملة قوله المجاز المفرد خبر وتعقب بان ما بعد التراجم احكام مقصودة
في نفسها فلا يناسب جعلها تابعة لغيرها كما ذكره السيد قدس سره في الرسالة
العضدية فالاولى جعل الخبر محذوفا كما اشار اليه الشيخ بقوله في تقسيم المجاز الى
الاستعارة وغيرها وهكذا يقال في نظايره وقد تعرض المص في هذه الفريدة الى
لتقسيم المجاز الى مجاز مرسل والى مجاز بالاستعارة باعتبار العلاقة وهذا هو
التقسيم الثانوي واما التقسيم الاولي فهو تقسيم المجاز الى مجاز عقلي وهو اسناد
الشيء لغير ما هو له كما في قولك انبت الربيع البقل ومجاز لغوي وهو ما يذكره
المص بقوله اعني الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له الخ وكما ينقسم المجاز الى

Copyright © King Saud University